الصمود الاقتصادي الخليجي في مواجهة الأزمات

تفرض الظروف الجيوسياسية في الشرق الأوسط إعادة التفكير في نموذج التنمية الاقتصادية الخليجي؛ فالصمود الاقتصادي لم يعد يعني امتلاك احتياطيات مالية تكفي لتجاوز انخفاض أسعار النفط، بل أصبح قدرة متكاملة على امتصاص الصدمات، واستمرار الخدمات والإنتاج، والتكيف السريع، ثم تحويل الأزمة إلى فرصة للتعلم والنمو. وهذا ما نجحت فيه دول الخليج وأظهرت اقتصاداتها قدرا كبيرا من الصلابة والثبات. وقد وضعت مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG) توصيفا وتصورا لهذا الصمود يتلخص في الآتي:

بقلم:
د. محمد عيسى الكويتي
مركز البيانات أو منشأة الطاقة في موقع واحد؛ بل تُوزع المرافق جغرافياً وتُربط بشبكات تسمح بتحويل الخدمة عند تعطل أحد المكونات؛ فبدلاً من الاعتماد على محطة تحلية واحدة، يمكن إنشاء عدة محطات مرتبطة بخزانات استراتيجية ومصادر طاقة بديلة.

كما يتطلب الصمود قوة عمل ماهرة، ومؤسسات قادرة على اتخاذ القرار بسرعة، ونظم إنذار مبكر، واختبارات ضغط دورية للمصارف والموانئ وشبكات المياه والطاقة والاتصالات، وأن تضع الشركات خططا لاستمرارية الأعمال تحدد الموردين البدلاء، وقنوات الدفع الاحتياطية، ومسؤوليات الإدارة في أثناء الأزمة. وفي المجال السيبراني، ينبغي الجمع بين النسخ الاحتياطية، ومراكز البيانات البديلة، والتدقيق الأمني، وتدريب العاملين، وعدم الاعتماد على وسيلة دفع أو نظام رقمي واحد.

استراتيجيات الاستعداد

تبدأ الاستراتيجية الفعالة بالوقاية عبر تحليل المخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية بصورة دورية، وربطها بتأثيراتها المحتملة في الغذاء والدواء والطاقة والنقل والتمويل. ثم تأتي استراتيجية «الخيارات المتعددة»: تنويع الأسواق والمصادر وقنوات الدفع، وتوسيع الشراكات التجارية، وتطوير موانئ ومسارات برية وأنابيب بديلة، وزيادة الطاقة التخزينية.

وتؤكد الخبرات الحديثة أهمية تطوير ممرات لوجستية لا تعتمد على مضيق بحري واحد. فقد دفعت الاضطرابات إلى زيادة الاهتمام بالسكك الحديدية الخليجية، والطرق البرية، والموانئ البديلة، وخطوط نقل الطاقة خارج نقاط الاختناق (برايس ووترهاوس كوبرز، 2026، ص 2–4). كما يجب إنشاء آليات خليجية مشتركة لتبادل المعلومات، وإدارة الأزمات، وتنسيق المخزونات، وتوحيد المواصفات، وتسهيل انتقال السلع ورؤوس الأموال.

الركائز الخمس للنمو الخليجي

يعتمد نموذج النمو الخليجي على خمس ركائز رئيسية:

1. الطاقة: الانتقال من تصدير النفط والغاز الخام إلى التكرير والبتروكيماويات والتخزين والتجارة والطاقة المتجددة.
2. رأس المال: توجيه جزء أكبر من استثمارات الصناديق السيادية إلى الصناعات والتقنيات والبنية التحتية التي تبني قدرات محلية، مع استمرار الاستثمار الخارجي الذي يوفر المعرفة والأسواق.
3. الإمداد والواردات: تنويع الموردين وتوطين المنتجات الحساسة، وخصوصاً الغذاء والدواء وأشباه الموصلات والمعدات الصناعية.
4. المواهب: جذب الكفاءات العالمية، وتأهيل المواطنين للقطاعات الحيوية، وأتمتة الأعمال الروتينية، مع حماية سوق العمل من صدمات مغادرة العمالة.
5. اللوجستيات: ربط الموانئ والمطارات والطرق والسكك وشبكات البيانات في منظومة إقليمية مرنة لا تعتمد على مسار واحد.

ويشير تحليل نموذج النمو الخليجي إلى أن دول المجلس تملك تأثيراً عالمياً كبيراً في الطاقة ورأس المال والتجارة واللوجستيات، لكنها تواجه في الوقت نفسه مخاطر مرتبطة بالممرات الجغرافية المركزة، والعمالة الوافدة، والتقنية المستوردة، وسلاسل الإمداد المحدودة (مجموعة بوسطن الاستشارية، 2026، ص 1–3).

تحديات النمو والتحول إلى الابتكار

تكشف الاضطرابات حدود نموذج العمل القائم على استيراد التقنية وتوظيفها بدلاً من إنتاجها. لذلك يجب الانتقال من استهلاك الحلول الرقمية إلى تصنيع منتجات وخدمات قابلة للتصدير، مستفيدين من التحديات المحلية في تحلية المياه، والتبريد، والزراعة الصحراوية، والطاقة النظيفة، والصحة، والأمن السيبراني، والخدمات المالية واللوجستية.

ويتطلب ذلك ربط الجامعات بالصناعة، وتمويل البحث التطبيقي، وإنشاء مختبرات تنظيمية، وحماية الملكية الفكرية، وتوفير رأس المال الجريء، واستخدام المشتريات الحكومية لاختبار المنتجات المحلية. كما ينبغي تطوير الزراعة وفق منظور واقعي يحدد المحاصيل والمواد الأساسية القابلة للإنتاج في البيئة الخليجية، مع التوسع في الزراعة الذكية وإعادة استخدام المياه ومعالجة مصادر المياه، وعدم الاعتماد حصراً على مياه الخليج في التحلية.

المجتمع والمؤسسات والمنشآت الصغيرة

لا يمكن بناء الصمود بقرار حكومي فقط؛ فالأسرة تعزز الادخار وترشيد الموارد والتعلم المستمر، والمدرسة تنمي الفضول والفكر النقدي الابداعي والعمل الجماعي، والجامعة تربط البحث باحتياجات الاقتصاد، والشركات تنوع الموردين وتدرب العاملين، والمؤسسات الأهلية تدعم الفئات المتضررة وتسعى لمساعدتهم وتنشر الثقة والمعلومات الموثوقة.

ويؤدي التفكير النقدي دوراً حاسماً في الابتكار؛ لأنه يعلم الفرد فحص الافتراضات، والتمييز بين الدليل والشائعة، ومقارنة البدائل، وقبول الخطأ بوصفه مرحلة من التعلم. أما التعصب والتنابز الاجتماعي فيقيدان الحوار، ويشجعان الخوف من الاختلاف، وقد يدفعان المواهب إلى الصمت والانغلاق. لذلك ينبغي أن تقدم المدارس منذ المراحل المبكرة تعلماً قائماً على الاستقصاء، والجرأة في طرح الاسئلة، والمناظرات المنضبطة، وتحليل الأخبار، والعمل في فرق متنوعة، مع احترام الهوية والتعددية ورفض التمييز.

وتحتل المنشآت الصغيرة والمتوسطة موقعاً مركزياً في الصمود؛ فهي الأكثر تعرضاً لانقطاع التمويل والتوريد، لكنها الأسرع في تجربة الحلول والابتكار وخلق الوظائف. ولذلك تحتاج إلى ضمانات ائتمانية، وتأمين مناسب، وتمويل طارئ، وحاضنات أعمال، وتدريب رقمي، ومنصات مشتريات حكومية، وتسهيلات جمركية، وخيارات دفع متعددة. إن حماية هذه المنشآت لا تعني دعم بقائها فقط، بل حماية شبكة واسعة من الوظائف والموردين والمهارات المحلية.

وخلاصة القول إن الصمود الاقتصادي الخليجي هو انتقاله من اقتصاد يتأثر بالصدمات إلى اقتصاد يملك البدائل، ومن مستهلك للتقنية إلى منتج للابتكار. ويتحقق ذلك بتكامل الطاقة ورأس المال والإمداد والمواهب واللوجستيات، وتعزيز التصنيع والزراعة والأمن السيبراني، وتوسيع التكامل الخليجي، وإشراك المجتمع والجامعات والشركات والمنشآت الصغيرة في بناء اقتصاد أكثر استقلالاً ومرونة وعدالة.

mkuwaiti@batelco.com.bh

حتى يحقق العمل الخيري أهدافه

عرف العالم منذ قرون طويلة العمل الخيري والجمعيات الخيرية الأهلية واعتبرها ركيزة أساسية للتكافل الاجتماعي وسندا وداعما ومكملا لجهود الدولة في معالجة مشكلات الأسر والعائلات والأفراد والجماعات، إلا ان هذا الجانب رغم عراقته وأهميته يقف اليوم امام تحديات كبيرة؛ هي كيفية المحافظة على رسالته الإنسانية النبيلة من دون ان ينحرف عن أهدافه ويتحول إلى اداة للهيمنة او لتوجيه الأفكار أو التوظيف السياسي.

بقلم:
د. نبيل العسومي

إننا في الوقت الذي لا ننكر فيه الدور الحيوي الذي يؤديه العمل الخيري وجهود الجمعيات الخيرية في حياة المجتمعات، فهو بكل تأكيد يشكل شبكة امان اجتماعي تساعد وتعين الأيتام والارامل والفقراء وتوفر لهم ما يحتاجون إليه من غذاء وكساء ورعاية صحية واجتماعية، إلا ان دوره لا يتوقف عند هذا الحد؛ إذ يمتد الى نقل المستفيدين من مرحلة المحتاجين إلى مرحلة الاكتفاء والإنتاج من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والتدريب المهني والتعليم، كما يسهم العمل الخيري في تعزيز التماسك المجتمعي بنشر قيم التكافل والمواطنة والتطوع وتوجيه طاقات الشباب نحو أعمال مثمرة تخدم الصالح العام، ويضاف إلى ذلك كله قدرته الفائقة على الاستجابة السريعة للأزمات والكوارث والأوبئة التي تضرب الدول وخصوصا الفقيرة، ما يستدعي تقديم مساعدات عاجلة وفورية بمرونة تفوق أحيانا سرعة الأجهزة الحكومية الروتينية.

غير ان هذا العطاء قد ينقلب إذا ما غابت أو انحرفت النوايا؛ فأول هذه المخاطر تكريس ثقافة الاعتمادية حين تقتصر المساعدات على جانبها الاستهلاكي المباشر من دون بعدها التنموي؛ فيصبح المستفيد معتمدا اعتمادا كليا على الجمعية فاقدا الرغبة في الانتاج والاستقلال.

ويأتي بعد ذلك ما هو أخطر من ذلك، وهو خطر التوجيه الأيديولوجي والفكري والسياسي حين تستغل بعض الجمعيات الخيرية حاجة الناس المادية لفرض توجهات دينية أو سياسية معينة بتحويل مقار الجمعيات إلى منابر للاستقطابات المختلفة بكل اشكالها وأنواعها بدل ان تبقى فضاءات للعطاء.

أما الاستغلال السياسي والاجتماعي فيتمثل في صورة اكثر خطورة؛ إذ تتحول المساعدات إلى وسيلة وأداة لشراء أصوات الناخبين في مواسم الانتخابات حين تتدفق الأموال فجأة لكسب التأييد لصالح أفراد او تيارات معينة، ولا يقل خطورة عن ذلك شعور المستفيد بالتبعية الشخصية أو الجهوية تجاه المانح بما يسلبه حريته في التعبير أو في اتخاذ قراراته خشية ان تقطع عنه المساعدة.

ويختم هذا المشهد بخطر ضعف الشفافية المالية الذي يفتح الباب امام احتمال استخدام أموال التبرعات في أشياء وأمور غير معلنة أو تضخيم المصاريف الادارية على حساب المساعدات الفعلية المفترض توجيهها إلى مستحقيها الحقيقيين.

ونعتقد ان قرارات وزارة التنمية الاجتماعية الاخيرة رقم 51 و52 لسنة 2026 حول جمع المال واعتماد نماذج واستمارات وطلبات جمع المال وتحديد المخالفات التي يترتب عليها غرامات مالية خطوة في الاتجاه الصحيح؛ وذلك لضمان بقاء الجمعيات الخيرية أدوات بناء لا أدوات سيطرة، وخصوصاً في هذه الظروف التي تبرز فيها الحاجة الى مجموعة من الآليات العملية لمراقبة اداء الجمعيات الخيرية، في مقدمتها وضع أطر تشريعية ورقابة حكومية لفصل العمل الخيري عن العمل السياسي وغيره فصلا تاما بحضر مشاركة الجمعيات الخيرية في الحملات الانتخابية بصفتهم الاعتبارية ومنع استخدام مقارها أو مواردها في أي ترويج سياسي.

ويأتي إلى جانب ذلك ضرورة فرض رقابة مالية صارمة على الجمعيات لمراقبة أوجه صرف المساعدات مع إلزامها بنشر قوائمها المالية المدققة سنويا وتوضيح مصادر التمويل وأوجه الصرف، والاهم من ذلك كله هو التحول التدريجي من فلسفة «الرعاية» إلى فلسفة «التنمية المستدامة» بتوجيه الدعم نحو المنح التعليمية والتأمين الصحي وتأسيس المشروعات الاجتماعية الصغيرة التي تضمن للمستفيد الاستدامة المادية.

واخيراً، لا بد من ربط المساعدات بخطط زمنية واضحة تستهدف تأهيل الأسر المستفيدة للدخول لدورة سوق العمل لأن العمل الخيري ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لبناء انسان قادر على الاستقلال بنفسه وأسرة قادرة على إعالة أفرادها ومجتمع متماسك لا يعرف طريقه الى الجمعيات الخيرية إلا في أضيق الحدود. فالعطاء الحقيقي في نهاية المطاف يقاس بحجم المساعدة المقدمة أو استمرارها بل بتجاوز مرحلة الحاجة إلى مرحلة العطاء.

العقل البشري وإدارة التطور التكنولوجي

بقلم:
د. طارق عباس ○

بلغ تطور الذكاء الاصطناعي مرحلة خطرة، فلم يعد مجرد أداة يديرها الإنسان، ولكن ربما يخرج عن سيطرة الإنسان، ولربما نجده يشعر بدلاً منه، ويفكر نيابة عنه، فها هو اليوم يكتب ويقرأ، ويؤلف القصص، ويلحن الأغنيات، ويرسم ويصمم، ويضع الخطط الإعلانية، ويشخّص الأمراض ويقترح الأدوية، ويتنبأ بالأحداث والأحوال الجوية، ويساعد في تنظيم الوقت، ويعمل مدرساً خاصاً، ويقترح أنماطاً أكثر سهولة للحياة، ويحلل كميات هائلة من البيانات في ثوان معدودة، وكل ذلك يبدو للوهلة الأولى وكأنه انتصار جديد للإنسان وتوسيع لقدراته وتخفيف لأعبائه.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح متى تتحول التكنولوجيا من خادم للإنسان إلى بديل عنه؟

فما يبدو اليوم تسهيلاً للحياة قد يتحول غداً إلى إلغاء تدريجي لدور الإنسان فيها، وقد يقذف به إلى عالم رقمي بلا حدود واضحة، ولا يمكن لأحد أن يتنبأ إلى أين يصل مداه. ومع كل طفرة برمجية جديدة، تتقلص المسافة بين ما كان يوصف بالأمس بأنه خيال علمي، وما أصبح اليوم حقيقة قابلة للتنفيذ.

مع تسارع هذه الطفرات وتنوعها وتلاحقها، يخطو الإنسان بسرعة نحو المجهول، من دون أن يمتلك إجابة حاسمة عن أسئلة تبدو أكثر إلحاحاً كل يوم:

إلى أين نمضي؟ وهل نسير فعلاً في الاتجاه الذي يخدم مصالح الإنسان؟ وهل ينبغي أن يكون للتطور التكنولوجي حدود؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأين يجب أن تتوقف التكنولوجيا، وأين يجب أن يبدأ الإنسان في قول كفى؟

لكن أكثر ما بات يقلقني الآن هو احتمال يبدو اليوم أقرب إلى الخيال، لكنه قد لا يبقى كذلك طويلاً، هو: أن تنجح التكنولوجيا، وخصوصاً عبر الذكاء الاصطناعي وتقنيات الربط بين الدماغ والآلة، في تحميل المعلومات مباشرة إلى العقل البشري.

قد يبدو الأمر في ظاهره ثورة غير مسبوقة في التعليم واكتساب المعرفة، إذ يمكن تجاوز سنوات الدراسة الطويلة، واختصار الوقت والجهد اللازمين للتعلم والحفظ والتحليل، فإذا أراد الإنسان تعلم لغة جديدة، أو اكتساب موهبة، أو إتقان مهارة، أو دراسة علم معقد، أو حتى تعديل حالته المزاجية والنفسية، فقد تصبح تقنيات الربط بين الدماغ والآلة جسراً مباشراً بين الخلايا العصبية والأجهزة الرقمية، وبين العقل البشرى والتكنولوجيا.

وحينها لن تكون القضية مجرد تخزين معلومات، بل قد تمتد إلى تحليلها واسترجاعها بسرعة فائقة، وربما توجيه بعض أنماط التفكير والاستجابة.

تخيل، عزيزي القارئ، أنك تحب الشعر وتتمنى أن تصبح شاعراً موهوباً، وبدلاً من أن تسهر الليالي تقرأ وتحفظ وتتعلم وتخطئ ثم تعيد المحاولة، يكفيك –في ذلك المستقبل المفترض– أن تضغط زراً لتخزن في عقلك دواوين الشعراء الذين تحبهم، وتريد أن تكتسب شيئاً من معارفهم وأساليبهم ومهاراتهم البلاغية والفنية، لتصبح شاعرا فحلا مثلهم، أو تخيل أنك تريد أن تصبح طبيباً ناجحاً، أو مهندساً متميزاً، أو عالماً في الكيمياء أو الفيزياء، بدلاً من سنوات الدراسة والتجربة والتدريب، يمكن أن تُحمّل إلى عقلك موسوعات علمية هائلة، فتصل المعرفة إليك مباشرة، وتصبح المعلومات التي احتاجت البشرية إلى قرون لجمعها متاحة في لحظة واحدة.

ولكن إذا أصبح كل شيء قابلاً للتحميل إلى العقل، فلماذا نتعلم؟ ولماذا نحفظ؟ ولماذا نحلل ونناقش ونختلف ونخطئ ثم نستفيد من أخطائنا؟

قد يقول قائل: هذا مجرد خيال علمي، وافتراضات لا يمكن تحقيقها.

لكن التاريخ العلمي يخبرنا بشيء مختلف، فكثير مما اعتبره الإنسان في الماضي مستحيلاً أصبح اليوم واقعاً، وما كان يحتاج إلى سنوات طويلة من الجهد أصبح ينجز في لحظات. ولذلك فإن الخطر الحقيقي لا يكمن في أن نصدق كل ما نتخيله، وإنما في أن نستبعد إمكان حدوثه لمجرد أنه يتجاوز حدود معرفتنا الحالية.

○ كاتب وباحث أكاديمي.

هكذا عاش عرب ومسلمو أمريكا أحداث 11 سبتمبر 2001

مر ربع قرن على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. يومها ارتكب تسعة عشر إرهابياً جرائم شنيعة أودت بحياة ما يقرب من 3000 أمريكي بريء. لقد تركت تلك الأحداث أثراً لا يُمحى في نفوس كل من عاصروها. فمجرد ذكر «11 سبتمبر» يستحضر الإنسان سيلاً من الذكريات التي تمثل كابوساً حقيقياً مؤلماً عاطفياً.

في صباح ذلك اليوم، وبينما كنت في طريقي إلى العمل عالقاً وسط زحام المرور في وسط واشنطن عند إشارة ضوئية، لاحظت امرأة في السيارة المجاورة لي تحاول لفت انتباهي. وحين أنزلت نافذة سيارتي، صاحت قائلة: «هل سمعت الأخبار؟!»

أجبتها: «لا»، مشيراً إلى أن مذياع سيارتي كان معطلاً.

عندها صرخت ذات المرأة قائلة: «لقد تحطمت طائرة للتو في مركز التجارة العالمي... ووالدي يعمل في ذلك المبنى». ثم تغيرت الإشارة وانطلقت بسيارتها. لم أرها قط بعد ذلك الموقف، لكنني لن أنسى أبداً ملامح الرعب الشديد التي ارتسمت على وجهها.

عند وصولي إلى مكتبي، كان الجميع يتابعون التلفاز لحظة اصطدام الطائرة الثانية. لقد أصبت بالذهول وتسمّرتُ في مكاني أمام تلك المشاهد: طائرات تخترق جدران مركز التجارة العالمي، وأشخاص يقفزون من المباني، وأخيراً –في وقت لاحق– انهيار البرجين وتحولهما إلى كومة من الحطام واختفائهما إلى الأبد.

كان المشهد المرعب يفوق قدرة المرء على الاحتمال. وسرعان ما انضم إلى وجه تلك المرأة المذعورة –التي رأيتها عند إشارة المرور– مئات الوجوه الأخرى؛ فهناك من كانوا يفرّون من الأبراج المنهارة، وهناك من كانوا يشقون طريقهم في الاتجاه المعاكس بحثاً عن أخبار أحبائهم العالقين وسط الجحيم. لقد تملّكني شعور عميق بالتبلّد، ولم أفق من حالة الذهول والحزن تلك إلا بفعل أحداث أخرى، كان بعضها يمسّني بشكل شخصي ومباشر.

كانت إحدى بناتي تقيم بالقرب من مبنى البنتاغون، الذي علمنا أنه تعرض أيضاً لهجوم إرهابي. وبعد عدة مكالمات اتسمت بالتوتر والهلع شعرت بالارتياح حين تمكنت من الحديث معها؛ ونظراً إلى أن مكتبي كان يقع على بعد مبنيين فقط من البيت الأبيض، فقد كانت هي الأخرى قلقة على سلامتي وتحاول التواصل معي.

في منتصف النهار، وصلت الشرطة المحلية لتعلن أنه سيتم إخلاء مبانينا كإجراء احترازي؛ فتوسلتُ إليهم أن يسمحوا لنا بالبقاء. كانت مكاتبنا تغصّ باتصالات من أمريكيين من أصل عربي في جميع أنحاء البلاد، ممن تملّكهم الخوف إزاء بوادر رد فعل عدائي ضد العرب. لقد أبدت الشرطة تفهماً كاملاً ودعماً كبيراً؛ إذ أخلت بقية المبنى لكنها سمحت لنا بالبقاء لمواصلة عملنا، كما خصصت أيضا سيارتي شرطة لحمايتنا.

وطوال ذلك اليوم والأيام التي تلته كنا نستجيب لاتصالات محمومة من أبناء مجتمعنا، ونتابع مشاهد الرعب الدائم خلفنا تحسباً للخطر. لقد كان أولئك الذين هاجمونا بدافع الكراهية يخبروننا عملياً: «أنتم لستم منا»، ما زاد من وطأة الألم.

بقلم:
د. جيمس زغبي ○
المتواصلة في مدينة نيويورك. وفي تلك الأثناء طُلب مني من قِبَل «اللجنة الأمريكية للحقوق المدنية» تقديم عرض حول جرائم الكراهية المرتكبة ضد العرب والمسلمين، وكذلك ضد الأشخاص الذين يُعتقد خطأً أنهم عرب أو مسلمون.

وبناء عليه قمنا بتوثيق مئات الحالات من جميع أنحاء البلاد، ولاحظنا أن عدداً من التهديدات بالقتل ورسائل الكراهية كانت موجهة إلينا، وبعضها كان موجها إلي بشكل شخصي، مثل: «يا جيم، يا صاحب العمامة (يا عربي)، الموت لكل عربي. سنذبحك ونقتل أطفالك».

كان الأمر مقلقاً ومزعجاً للغاية؛ فمثلنا مثل بقية الأمريكيين، شعرنا بالألم لما حل ببلدنا وشعبنا وكنا بحاجة إلى الحداد، لكننا أجبرنا على الانشغال عن حزننا والالتفات ولولكن تدريجياً، بدأت الأمور تتغير؛ فقد أثمرت الجهود التي بذلناها على مدى عقدين لتمكين مجتمعنا وإيصال قصتنا. أصبحتُ أظهر يومياً على كل شبكات التلفزيون، كما أنتج «مجلس الإعلانات الأمريكي» (Ad Council) إعلانات صحفية وتلفزيونية لنا لمناهضة الكراهية، وشاهدها عشرات الملايين.

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي تشريعاً يدين الكراهية الموجهة ضد العرب والمسلمين، كما نظم تحالف يضم كبرى جماعات الحقوق المدنية والمنظمات الدينية مسيرةً دعماً لمجتمعنا من العرب والمسلمين. لقد كان ذلك الحدث باعثاً على الرضا ومُنهكاً في آن واحد، كما أسهم في تشكيل مزيج المشاعر وحالة الذهول التي طبعت تلك الأيام الصعبة.

ورغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله، فإنني رأيت أهميةً في توثيق ولو جزء مما عشناه قبل خمسة وعشرين عاماً؛ ولا سيما أن قرابة نصف الأمريكيين اليوم إما لم يكونوا قد وُلدوا بعد، وإما لم يبلغوا حينها سناً تسمح لهم بتذكر تلك الأحداث، وإما لم يكونوا قد وصلوا بعدُ كمهاجرين.

وبالنسبة إلى هؤلاء جميعا، وكذلك نحن الذين عشنا تلك الأيام الصعبة، يظل تذكر ما حدث قبل ربع قرن من الآن من الأهمية بمكان.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي.